Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Print ISSN: 2710-095 Electronic ISSN 2790-1254
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية – جامعة بغداد بعنوان
التكامل المعرفي للدراسات التربوية والاجتماعية

دور الفهم المقاصدي في تجديد علم اصول الدين (دراسة تحليلية للمنهج التاويلي الحديث)

م.م سهاد كريم غفور
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الاولى / قسم الاعداد و التدريب
متوسطة اللاذقية المختلطة
suhadkarem1973@gmail.com

ملخص
يهدف البحث الحالي الى التعرف على دور الفهم المقاصدي في تجديد علم اصول الدين اذ تبرز اهمية البحث في دوره المحوري في تجديد علم أصول الدين وتطوير منهجه بما يتوافق مع متطلبات العصر الحديث ، فالفهم المقاصدي للنصوص الشرعية يوفر إطارًا علميًا يسمح بفهم غايات الشريعة وأهدافها، وليس الاكتفاء بالتفسيرات الحرفية التقليدية التي قد تقيّد الاجتهاد وتحد من القدرة على التعامل مع المستجدات الاجتماعية والفكرية ، تتمثل مشكلة البحث في القصور الواضح في تطبيق الفهم المقاصدي للشرع في تجديد علم أصول الدين، حيث لا تزال بعض الدراسات تركز على الفهم التقليدي للنصوص دون النظر إلى مقاصدها وغاياتها ، يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي كأساس لدراسة دور الفهم المقاصدي في تجديد علم أصول الدين من خلال المنهج التأويلي الحديث ، خلص هذا البحث إلى أنّ الفهم المقاصدي يمثل أحد أهم المداخل المنهجية القادرة على الإسهام في تجديد علم أصول الدين وتفعيل قدرته على مواكبة التحولات الفكرية والاجتماعية المعاصرة. فقد أظهر التحليل أن المقاصد ليست مجرد عنصر مساعد في العملية الاستنباطية، بل هي إطار جامع يتيح قراءة النصوص الشرعية ضمن فضاء دلالي أوسع، يجمع بين الثبات النصي والحركية الاجتهادية.
الكلمات المفتاحية : الفهم المقاصدي ، علم اصول الدين ، المنهج التاويلي الحديث.

The Role of Maqāṣid-Based Understanding in Renewing the Science of Uṣūl al-Dīn (An Analytical Study of the Modern Hermeneutical Approach)

Assistant Lecturer: Suhad Kareem Ghafoor
Ministry of Education / General Directorate of Education in Baghdad – Al-Karkh First / Department of Preparation and Training Al-Ladhqiyyah Mixed Intermediate School

Abstract
The present research aims to explore the role of Maqāṣid-based understanding in the renewal of the science of Uṣūl al-Dīn. The significance of this study lies in its focus on a central and influential approach in revitalizing the methodology of Uṣūl al-Dīn and aligning it with the requirements of the modern era. A Maqāṣid-oriented understanding of the revealed texts provides a scientific framework that enables a deeper comprehension of the objectives and higher purposes of Sharīʿah, moving beyond traditional literal interpretations that may limit ijtihād and restrict the ability to address contemporary intellectual and social developments.
The problem of the study is represented in the evident deficiency in applying Maqāṣid-based interpretation to the renewal of Uṣūl al-Dīn, as many studies continue to rely on conventional readings of the texts without considering their purposes and overarching aims. This research adopts the descriptive-analytical method as the basis for examining the role of Maqāṣid-based understanding in renewing Uṣūl al-Dīn through the lens of the modern hermeneutical approach.
The study concludes that Maqāṣid-based understanding constitutes one of the most effective methodological entrances capable of contributing to the renewal of Uṣūl al-Dīn and enhancing its capacity to keep pace with contemporary intellectual and social transformations. The analysis demonstrates that Maqāṣid are not merely auxiliary elements in the process of deriving rulings, but rather a comprehensive framework that allows the interpretation of religious texts within a broader semantic domain that balances textual stability with the dynamism of ijtihād.
Keywords: Maqāṣid-based understanding; Uṣūl al-Dīn; modern hermeneutical approach.

المقدمة

يشهد علم أصول الدين اليوم تحولاً فكريًا واضحًا يتمثل في ازدياد الاهتمام بـ علم مقاصد الشريعة كأحد الأدوات المحورية في التجديد الشرعي، ليس فقط كمكمل لعلم الفقه والأصول، بل كمنهج تأويلي ينظر إلى الغايات والغايات العليا للشريعة إن الفهم المقاصدي لا يركّز فقط على النصوص، بل على القيم التي تسعى الشريعة لتحقيقها، مما يمنح الفقه ديناميكية أكبر في مواجهة المستجدات المعاصِرة.[1]

ومن أبرز الاتجاهات المعاصِرة التي تساهم في هذا التجديد هو المنهج التأويلي الحديث، والذي يُمكِّن من تجاوز القراءة الحرفية للنصوص الشرعية، باتجاه قراءة تراعي السياق والغاية المقصودة من التشريع يجمع هذا المنهج بين الأمانة للنص الديني والمرونة المعرفية، فالتراث الشرعي لا يُتْرَك في رفوف السكون، بل يُستثمر بفهم يراعي مقصد الشارع من التشريع والغرض من الأحكام.[2]

وبهذا الفهم المقاصدي يصبح علم أصول الدين ليس مجرد قواعد جامدة لا تتغير، بل علمًا حيًا قادرًا على التطور، يتفاعل مع التحديات الفقهية والاجتماعية والسياسية، ويُنتج اجتهادات تتناسب مع ظروف العصر، دون التفريط في الثوابت الشرعية. [3]

اهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع البحث في دوره المحوري في تجديد علم أصول الدين وتطوير منهجه بما يتوافق مع متطلبات العصر الحديث. فالفهم المقاصدي للنصوص الشرعية يوفر إطارًا علميًا يسمح بفهم غايات الشريعة وأهدافها، وليس الاكتفاء بالتفسيرات الحرفية التقليدية التي قد تقيّد الاجتهاد وتحد من القدرة على التعامل مع المستجدات الاجتماعية والفكرية.

كما أن دراسة المنهج التأويلي الحديث وربطه بالفهم المقاصدي يسهم في تطوير أدوات اجتهادية عملية للباحثين والعلماء، تمكنهم من صياغة أحكام دينية تتسم بالمرونة دون الإخلال بثوابت الدين، وهذا يعزز من القدرة على معالجة القضايا المعاصرة بأسلوب علمي متجدد.

إضافة إلى ذلك، يكتسب البحث أهميته من كونه يسهم في تعميق الفهم الأكاديمي لدى طلبة العلم والباحثين في أصول الدين، من خلال تقديم نموذج متكامل يجمع بين النظرية والتطبيق، ويُبرز العلاقة بين المقاصد الشرعية والمنهج التأويلي الحديث في سياق الاجتهاد المعاصر.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في القصور الواضح في تطبيق الفهم المقاصدي للشرع في تجديد علم أصول الدين، حيث لا تزال بعض الدراسات تركز على الفهم التقليدي للنصوص دون النظر إلى مقاصدها وغاياتها، مما يؤدي إلى محدودية الاجتهاد في مواجهة المستجدات الفكرية والاجتماعية المعاصرة. كما أن تجاهل البعد المقاصدي في كثير من المناهج الفقهية الحديثة يحد من قدرة العلماء على تقديم حلول فقهية تراعي متطلبات العصر وتحدياته المعرفية والاجتماعية.

وعلى الرغم من وجود اهتمام متزايد بدراسة المقاصد الشرعية، إلا أن الربط بين الفهم المقاصدي والمنهج التأويلي الحديث لم يُستثمر بالشكل الكافي في تجديد أصول الدين، مما يخلق فجوة بين النظرية التطبيقية والممارسة الفقهية. كما أن غياب الدراسات التحليلية الدقيقة للمنهج التأويلي المعاصر في ضوء المقاصد الشرعية يؤدي إلى ضعف القدرة على تقديم رؤى فقهية متجددة وواقعية، توازن بين الثوابت النصية ومرونة التطبيق.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتركز في توضيح مدى مساهمة الفهم المقاصدي في تطوير علم أصول الدين من خلال المنهج التأويلي الحديث، ومعالجة نقاط القصور في الاجتهاد المعاصر، بما يضمن فهمًا أعمق للنصوص الشرعية وتطبيقها وفق مقاصد الشريعة العليا.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي الى التعرف على دور الفهم المقاصدي في تجديد علم اصول الدين (دراسة تحليلية للمنهج التاويلي الحديث) .

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي كأساس لدراسة دور الفهم المقاصدي في تجديد علم أصول الدين من خلال المنهج التأويلي الحديث. حيث يسعى البحث من خلال هذا المنهج إلى تحليل النصوص الشرعية والمراجع الفقهية النظرية والتطبيقية، وتقديم تفسير علمي دقيق لدور المقاصد في تطوير أصول الدين.

كما يستخدم البحث المنهج التاريخي التحليلي لدراسة تطور علم أصول الدين ومقاصد الشريعة، مع التركيز على كيفية تعامل العلماء المعاصرين مع الفهم المقاصدي وتوظيفه في التجديد الشرعي. ويتيح هذا المنهج تتبع مراحل تطور الفكر الأصولي والتأويلي، وفهم العلاقة بين النصوص الشرعية وغاياتها، بالإضافة إلى توضيح موقع المنهج التأويلي الحديث ضمن تجديد الاجتهاد الفقهي.

التمهيد

يمثل علم مقاصد الشريعة إحدى الركائز المهمة في الفقه الإسلامي المعاصر، إذ يعكس البعد الغائي للشريعة، أي القيم والغايات التي قصدها الشارع، وليس الاقتصار على النصوص فقط. هذا الفهم المقاصدي يتجاوز المنهج الحرفي ويمنح الفقه مجالًا أكبر للتجديد والتأويل بما يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والفكرية [4]

من جهة أخرى، يبرز التأثير العميق لمقاصد الشريعة في علم أصول الفقه؛ فالعلم المقاصدي لا يعمل بموازاة الأصول فقط، بل يتداخل معها تكامليًا، لما له من دور في توجيه القواعد الأصولية نحو تحقيق المصلحة والابتعاد عن المفاسد [5]

كما أن تاريخ تطور علم المقاصد يُظهر كيف نشأ هذا العلم وتطوّر عبر العصور، فقد بدأ كمفهوم مستتر في فقه الأصول، ثم تطور إلى علم مستقل له أصوله وقواعده وهوية علمية مميزة. [6]

المبحث الأول: الأسس النظرية للفهم المقاصدي في علم أصول الدين

يمثّل الفهم المقاصدي أحد أبرز مداخل التجديد في العلوم الإسلامية، ولا سيما في علم أصول الدين الذي يُعنى ببيان العقائد والأحكام ومناهج الاستدلال وقد أصبح هذا التوجّه ضرورة علمية معاصرة في ظل التحولات الفكرية والاجتماعية التي تتطلب أدوات أعمق لفهم النصوص الشرعية، بما يضمن الجمع بين ثبات النص و حركية الواقع . فالنصوص القرآنية والحديثية تحمل دلالات متعددة، وتشير في مجملها إلى مقاصد عامة مثل العدل والرحمة ورفع الحرج، الأمر الذي جعل العلماء يعيدون النظر في مناهج الاستنباط التقليدية لمواكبة هذه المقاصد الكبرى.

المطلب الأول: مفهوم الفهم المقاصدي وأهميته

تعريف الفهم المقاصدي في السياق الشرعي والديني.

يمثل الفهم المقاصدي أحد المناهج التفسيرية المركزية في العلوم الشرعية، وهو منهج يقوم على النظر إلى النصوص من خلال غاياتها الكلية وحِكمها التشريعية، لا من خلال ألفاظها الجزئية فقط. ويُعرّف الفهم المقاصدي بأنه "إدراك الغاية التي وُضع الحكم الشرعي لأجلها، واستحضار المصلحة التي قصد الشارع تحقيقها عند فهم النص وتنزيله على الواقع"؛ وهو تعريف يستند إلى ما قرره الشاطبي في *الموافقات* حين اعتبر أن المقاصد هي الأساس الذي تُبنى عليه الأحكام، وأن معرفتها شرطٌ لصحة الفهم والاجتهاد.[7] هذا التعريف يضع المقاصد في قلب العملية التأويلية، ويجعلها أداة منهجية لفهم النص الشرعي ضمن رؤية كلية تتجاوز التفسير الحرفي الضيق.

أصول الفهم المقاصدي في القرآن والسنة.

وتعود أصول الفهم المقاصدي إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ يتضمن النص القرآني إشارات واضحة إلى المقاصد الكبرى التي جاء التشريع لتحقيقها، مثل إقامة العدل، وحفظ النفس، وصيانة الكرامة الإنسانية، وجلب المصالح ودرء المفاسد. وقد أبرز القرآن هذا الاتجاه في آيات متعددة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، وهي نصوص تؤسّس لما سماه العلماء "التيسير المقصود"، الذي يمثل إحدى أهم مقاصد الشريعة. كما يظهر هذا البعد في السنة النبوية من خلال قواعد كلية كقوله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"، الذي اعتُبر قاعدة شرعية عامة تُبنى عليها مئات الأحكام الفرعية.[8] ومن خلال هذه الأسس يتضح أن الفهم المقاصدي ليس بناءً نظريًا مستحدثًا، بل هو امتداد للروح التشريعية التي حملتها النصوص المؤسسة.

أهمية الفهم المقاصدي في تجديد الفكر الديني واستيعاب النصوص الشرعية.

وتبرز أهمية الفهم المقاصدي في تجديد الفكر الديني من خلال قدرته على استيعاب النصوص الشرعية في ضوء الواقع المتغير، إذ يسمح هذا المنهج بتفسير الأحكام وفق غاياتها الكلية، مما يحقق توازناً بين الحفاظ على ثبات النص وبين مواكبة التحولات الاجتماعية والفكرية. وقد أكد الطاهر بن عاشور أن المقاصد تمثل الأداة الأقدر على "تحرير الاجتهاد

من الجمود، وردّه إلى مبادئ الحكمة التشريعية وأصول الهدى".[9] ومن ثمّ، يسهم الفهم المقاصدي في تفعيل المنهج التأويلي الحديث عبر تقديم قراءة تتوافق مع القيم الكلية للشريعة، مثل العدل، والرحمة، والمصلحة، وتُسهم في مواجهة القراءات المتشددة التي تتجاهل مقصد التشريع وتتمسك بظاهره من غير وعي بحكمته. وبذلك يصبح الفهم المقاصدي أساسًا مهمًا في تجديد علم أصول الدين، ودعم الخطاب الديني التنويري الذي يستجيب لتحديات العصر دون الإخلال بثوابت النص.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للمنهج التأويلي الحديث

مفهوم المنهج التأويلي الحديث وأهدافه.

يُقصد بـ المنهج التأويلي الحديث ذلك الاتجاه المعرفي الذي يسعى إلى فهم النصوص الدينية عبر تحليل سياقها اللغوي والتاريخي، واستحضار تطور الوعي الإنساني، مع مراعاة مقاصد الخطاب الشرعي وغاياته. ويقوم هذا المنهج على اعتبار النص بنية لغوية مفتوحة على التأويل، وليست مغلقة على تفسير واحد، ما يفسح المجال لقراءة أكثر شمولاً للنص تنسجم مع متغيرات العصر. وقد أشار محمد أركون إلى أن التأويل هو "جسر العبور بين النص وإمكاناته الدلالية في الواقع المعاصر"، بما يجعله أداة لفهم الدين في ضوء الأسئلة الجديدة للإنسان.[10]

ويهدف المنهج التأويلي الحديث إلى تجديد أدوات الفهم، وتحرير الخطاب الديني من التكرار والجمود، وتعزيز قدرة النص على الاستجابة لمستجدات الحياة.

خصائص المنهج التأويلي وحدوده في تفسير النصوص الدينية.

ويمتاز المنهج التأويلي بعدد من الخصائص التي تحدد طبيعته وحدوده في تفسير النصوص الدينية؛ فهو يعتمد على تحليل الخطاب، ودراسة السياق التاريخي، وفهم البنية اللغوية للنص وفق قواعد أصول اللغة، مع مراعاة مستويات الدلالة (الظاهر، المجاز، المقصد). كما يتصف بالتدرج في الفهم وعدم القطيعة مع التراث، إذ لا يلغي مناهج المفسرين السابقين، بل يبني عليها ويوسّع آفاقها بحسب تطور العلوم الإنسانية. ويؤكد نصر حامد أبو زيد أن التأويل المنضبط ينبغي أن يلتزم "حدود اللغة، وسياق التشريع، وخصائص النص الديني الذي يجمع بين الثبات والمرونة في آن واحد".[11]

وتُعدّ هذه الحدود ضرورية لتجنب الانزلاق نحو التأويل المتسيّب أو القراءات التي تفصل النص عن مقاصده الشرعية، مما قد يؤدي إلى إسقاطات لا علاقة لها بالخطاب الديني.

العلاقة بين المنهج التأويلي والفهم المقاصدي في معالجة النصوص الشرعية.

أما العلاقة بين المنهج التأويلي والفهم المقاصدي فتبدو علاقةً تكاملية، إذ يقدّم المنهج التأويلي أدوات الفهم والتحليل اللغوي والسياقي، بينما يقدّم الفهم المقاصدي البعد الغائي الذي يحدد مقصد النص وروحه التشريعية. فالتأويل الذي يرتبط بالمقاصد يصبح أكثر انضباطًا واتساقًا مع مقاصد الشريعة وقيمها الكلية، ويبتعد عن التأويلات الفردية التي قد تُخرج النص عن غايته الأصلية. وقد ذهب الريسوني إلى أنّ "المنهج التأويلي إذا فقد صلته بالمقاصد صار على خطر الانزلاق، أما إذا استند إليها صار أقرب إلى الحكمة التشريعية وإلى روح الشريعة".[12]

ومن هذا التفاعل بين المقاصد والتأويل تتشكل رؤية متوازنة تستطيع معالجة النصوص الشرعية ضمن أفق تجديدي يحافظ على الثوابت ويواكب الواقع.

المبحث الثاني: دور الفهم المقاصدي في تجديد علم أصول الدين

يُعدّ الفهم المقاصدي اليوم من أهم المداخل المنهجية التي أسهمت في تجديد النظر في علم أصول الدين، خصوصًا في ظل التحديات الفكرية والفقهية التي تشهدها المجتمعات الإسلامية المعاصرة. فقد أثبت هذا الاتجاه قدرته على تجاوز الجمود التأويلي الذي لازم بعض القراءات التقليدية، من خلال تركيزه على مقاصد النصوص بدل الاقتصار على ظواهرها اللفظية، وعلى غايات الشريعة بدل الوقوف عند جزئيات الأحكام. وبذلك تحول الفهم المقاصدي من مجرد أداة فقهية إلى إطار معرفي شامل يمكن تفعيله في قراءة العقائد، وتفسير النصوص الكلية، وإنتاج رؤية دينية متوازنة تستوعب ثوابت الدين وتغيرات الزمان.

المطلب الأول: آليات تطبيق الفهم المقاصدي في المنهج التأويلي الحديث

يشكّل تطبيق الفهم المقاصدي أحد أهم الأدوات المنهجية في تحديث المنهج التأويلي الحديث، إذ يمر تحليل النصوص الشرعية وفق هذا الاتجاه بعدد من الخطوات المنهجية المتسلسلة. تبدأ هذه الخطوات بعملية التحقق من دلالة النص من

حيث اللغة والسياق العام، ثم الانتقال إلى تحديد المقصد الشرعي العام الذي يرمي إليه النص، سواء كان من مقاصد الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات. ويلي ذلك مرحلة مقارنة الدلالة الجزئية للمسألة بمقاصد الشريعة الكلية للتأكد من انسجام الحكم مع الغاية القرآنية والنبويّة. وقد أشار الشاطبي إلى أن "تنزيل الأحكام على الوقائع لا يصح إلا بعد إدراك مقصد الشارع منها" وهو ما يشكّل قاعدة رئيسية في المنهج المقاصدي[13]. كما يتضمن التحليل المقاصدي خطوة أخيرة تتمثل في تحقيق المناط، أي التحقق من وجود العلة أو المصلحة في الواقع المعاصر، قبل إصدار الحكم أو تبني قراءة تأويلية جديدة.

الأمثلة العملية على استخدام الفهم المقاصدي في تجديد الأحكام الشرعية.

ويظهر تطبيق الفهم المقاصدي بوضوح في عدد من **الأمثلة العملية** التي أسهمت في تجديد الأحكام الشرعية ضمن ضوابط أصولية معتبرة. ومن أبرز هذه الأمثلة إعادة قراءة بعض الأحكام في ضوء مقاصد الشريعة الشاملة، مثل مراعاة حفظ النفس والكرامة الإنسانية في القضايا الطبية الحديثة، أو الأخذ بمبدأ *رفع الحرج* في أبواب المعاملات المعاصرة التي تتطلب مرونة في ضوء تغير البيئات الاقتصادية. وقد اعتمد الباحثون في القضايا الفقهية المستجدة—كقضايا التعاملات المالية الجديدة، وزراعة الأعضاء، وأحكام المواطنة الحديثة—على المقاصد باعتبارها "مرجعية عليا" توجه مسار الاجتهاد وتمنع الجمود عند ظاهر النصوص.[14] وتدل هذه النماذج التطبيقية على قدرة الفهم المقاصدي على تجديد الفقه دون الخروج عن روح النص، مع الحفاظ على القيم العليا للشريعة مثل العدالة والمصلحة ومنع الضرر.

أثر المنهج التأويلي في تطوير اجتهادات علماء الدين المعاصرين.

أما أثر المنهج التأويلي الحديث في تطوير اجتهادات العلماء المعاصرين فيتجلى من خلال تعميق الوعي بالمقاصد وإعادة إدماجها في عملية الاستنباط. فقد أدى التفاعل بين المناهج التأويلية الحديثة والدراسة المقاصدية إلى بروز اتجاهات جديدة في الاجتهاد الفقهي تركّز على "فقه المقاصد المعمّق" كما وصفه الطاهر بن عاشور، الذي يجعل من المصلحة والعدل محورًا للتفسير وقد أسهم هذا المنهج في ظهور اجتهادات معاصرة تتسم بالوسطية، وتبتعد عن القراءة النصية الجامدة، من خلال استحضار السياق التاريخي واللغوي للنص، وربط الأحكام بغاياتها الأصلية. ويمثل هذا التكامل بين التأويل والمقاصد خطوة أساسية في تجديد علم أصول الدين، لأنه يربط بين ثبات النصوص وحركية الواقع، ويمنح المؤسسات الدينية قدرة أكبر على التعامل مع القضايا المستجدة بمنهج علمي منضبط.[15]

المطلب الثاني: تقييم أثر الفهم المقاصدي على علم أصول الدين

أثر الفهم المقاصدي على تحديث مبادئ أصول الدين التقليدية.

أحدث الفهم المقاصدي تأثيرًا جوهريًا في تحديث مبادئ أصول الدين التقليدية، إذ أسهم في إعادة النظر في عدد من القواعد الأصولية التي ظلت طوال قرون تُفهم في إطار حرفي أو جزئي. فقد أدى إدخال المقاصد ضمن عملية الاستنباط إلى توسيع دائرة النظر الفقهي بحيث لا يقتصر العالم على ظاهر النص، بل يتجاوز ذلك إلى غاياته الكلية ومقتضياته المقصودة. ويؤكد محمد الطاهر بن عاشور أن "فهم المقاصد ليس إضافة تجميلية للنص، بل هو إعادة ترتيب للعقل الأصولي ليصبح قادرًا على التعامل مع متغيرات العصر دون خروج عن روح الشريعة".[16]

وقد انعكس هذا التحديث على عدد من مبادئ أصول الدين مثل مفهوم العلة، وتحقيق المناط، ومبدأ المصلحة المرسلة، بل وساهم في إعادة إحياء قواعد كلية كـ"رفع الحرج" و"سدّ الذرائع" و"جلب المصالح". ومن خلال هذا التوسّع أصبحت عملية الاجتهاد أكثر مرونة، وأقدر على مواكبة القضايا الفلسفية والاجتماعية الحديثة، ما جعل الفهم المقاصدي أحد الركائز الأساسية في إصلاح التفكير العقدي والأصولي المعاصر.

التحديات والانتقادات التي تواجه استخدام الفهم المقاصدي في المنهج التأويلي.

ورغم الإسهامات الكبيرة التي قدمها الفهم المقاصدي في تطوير علم أصول الدين، إلا أنه يواجه جملة من التحديات والانتقادات داخل الإطار التأويلي المعاصر. فالانتقاد الأول يتعلق بالخوف من توسّع غير منضبط في استخدام المقاصد قد يؤدي—بحسب بعض الباحثين—إلى تجاوز النصوص القطعية أو إضعاف سلطانها بحجة مراعاة المصلحة. وقد حذّر وهبة الزحيلي من "الانفلات التأويلي الذي قد ينشأ عندما تُستخدم المقاصد خارج الضوابط المنهجية التي وضعها الأصوليون".[17]

أما التحدي الثاني فيرتبط بصعوبة ضبط مفهوم المصلحة وتعريفها بدقة، إذ تختلف المصلحة من مجتمع لآخر، مما يخلق تخوّفًا من إمكانية توظيف المقاصد وفق أهواء أو رؤى شخصية إذا غاب الإطار المؤسسي الضابط. كما يواجه

المنهج المقاصدي نقدًا من بعض الاتجاهات النصّانية التي ترى فيه نزعة عقلانية قد تُضعف الالتزام الحرفي بالنص. غير أن الاتجاهات المقاصدية الحديثة—كما يشير الريسوني—ترى أن هذا النقد يمكن تجاوزه من خلال ربط المقاصد بالأدلة القطعية، وجعلها جزءًا من البنية التأويلية المنضبطة التي تحترم النص، وتقرأه في ضوء مقاصده لا خارجها.[18]

المبحث الثالث: تجليات الفهم المقاصدي في الاجتهاد المعاصر

المطلب الأول: النماذج العملية لتطبيق الفهم المقاصدي في القضايا المعاصرة

يشكل الفهم المقاصدي اليوم أداة مركزية في تجديد الاجتهاد الفقهي، حيث يسهم في ربط النصوص الشرعية بالواقع المعاصر من خلال التركيز على الغايات والغايات الكلية للشريعة، وليس الاقتصار على القراءات الحرفية التي قد تقيد الاجتهاد وتحد من القدرة على مواجهة المستجدات الاجتماعية والفكرية. ويكمن الدور الأساسي للفهم المقاصدي في تحويل النصوص من إطار جامد إلى أدوات عملية تتيح تكييف الأحكام مع مستجدات العصر مع الحفاظ على ثوابت الشريعة وقيمها العليا.

واحدة من أبرز النماذج العملية لتطبيق الفهم المقاصدي تتمثل في القضايا المالية والاقتصادية الحديثة، بما في ذلك المعاملات المصرفية الإسلامية والتمويل المعاصر. فمثلاً، يعتمد الاجتهاد المعاصر على المقاصد العليا للشريعة مثل حفظ المال، ومنع الظلم، وتحقيق العدالة الاقتصادية، ما يسمح بإنتاج صيغ حديثة للمعاملات تتفق مع روح الشريعة دون مخالفة النصوص القطعية. وقد أبرز عبد الفتاح أبو غدة أن التمويل الإسلامي المعاصر يمثل نموذجًا حيًا للكيفية التي يمكن بها توظيف المقاصد لضمان العدالة الاقتصادية وتلبية حاجات المجتمعات المعاصرة.[19]

كما تُظهر التطبيقات المقاصدية أثرًا واضحًا في القضايا الطبية والاجتماعية الحديثة، مثل عمليات زراعة الأعضاء، والتلقيح الصناعي، والطب الجيني، وقضايا الصحة العامة. فمن خلال مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ النفس ورفع الضرر وتحقيق المصلحة، يمكن للمجتهد المعاصر استنباط أحكام مرنة وواقعية تستجيب للتحديات المعاصرة.[20] وكذلك في المسائل الأسرية والقانونية الحديثة، يستخدم الفهم المقاصدي لتحديد مصلحة الأسرة والأطفال، وضمان تحقيق العدالة بين الزوجين، بما يتماشى مع روح النصوص دون الإخلال بأحكامها الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يساهم الفهم المقاصدي في تطوير الاجتهاد في القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبح الفقه المعاصر قادرًا على التعامل مع مشكلات جديدة مثل حماية البيئة، وحقوق الإنسان، وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قراءة شاملة تجمع بين المقصد والنص والسياق الاجتماعي والثقافي .ويؤكد علي الصلابي أن الاجتهاد المقاصدي يوفر "آلية فقهية متقدمة تمكن المجتهد من التعامل مع المستجدات المعاصرة وفق أطر ضابطة، تحفظ ثوابت الدين وتحقق مصالح الناس في الوقت ذاته."[21]

كما تظهر هذه التجارب أن المنهج المقاصدي لا يقتصر على الاجتهاد في النصوص الفردية، بل يمتد إلى إعادة صياغة المبادئ الأصولية، بما يتيح مرونة منهجية في التعامل مع الواقع الحديث دون المساس بالثوابت الشرعية. ومن هنا، يصبح الفهم المقاصدي وسيلة عملية لتوحيد النظرية والتطبيق، وربط الاجتهاد بالغايات العليا للشريعة، ما يجعلها أداة فعّالة في تطوير علم أصول الدين المعاصر وتحقيق دوره في مواجهة تحديات العصر.

المطلب الثاني: أثر الفهم المقاصدي على الاجتهاد المعاصر ومواجهة التحديات الفكرية

يُعدّ الفهم المقاصدي أحد أبرز الأدوات التي ساهمت في تطوير الاجتهاد الفقهي المعاصر، إذ أتاح للمجتهدين إعادة النظر في بعض الأحكام التقليدية ومواءمتها مع متغيرات العصر من دون المساس بثوابت الشريعة. وقد أظهر التحليل أن هذا المنهج يسهم في بناء اجتهاد أكثر مرونة وعمقًا، يعتمد على المقاصد الكبرى للشريعة مثل حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، إضافة إلى مبادئ العدالة والمصلحة العامة.[22]

ويظهر أثر الفهم المقاصدي في الاجتهاد المعاصر من خلال توسيع دائرة الاستدلال الفقهي، إذ يسمح للعلماء بمعالجة القضايا الحديثة التي لم تكن موجودة في العصور السابقة، مثل التكنولوجيا الحديثة، والطب المتقدم، والاقتصاد الرقمي، والبيئة، وحقوق الإنسان .فمثلاً، تعتمد بعض الاجتهادات المعاصرة في المسائل الطبية على المقاصد لتحقيق حماية النفس ورفع الضرر، وتستعين بالتحليل المقاصدي لاستنباط أحكام متوافقة مع روح الشريعة.[23]

إضافة إلى ذلك، ساعد الفهم المقاصدي على معالجة التحديات الفكرية التي تواجه الاجتهاد التقليدي، مثل الجمود النصي، والانغلاق على القراءة الحرفية للنصوص، والاختلاف بين المجتهدين في فهم بعض القواعد الفقهية. ويشير عبد الرحمن

بدوي إلى أن المقاصد تعمل كإطار توجيهي يوازن بين النص والواقع، ويحد من الاجتهاد الفردي المنفلت، ويمنع التفسيرات التي قد تُفقد النص شرعيته أو أهدافه العليا.[24]

ومع ذلك، يواجه تطبيق الفهم المقاصدي عدة تحديات، من أبرزها:

1. ضبط مفهوم المصلحة وغايات الشريعة :حيث تختلف مقاصد الشريعة بحسب السياق التاريخي والاجتماعي، مما يستدعي وجود ضوابط منهجية دقيقة لتطبيق المقاصد بشكل متوازن.
2. التناغم بين النص والمقصد :ضرورة مراعاة التوافق بين الظاهر النصي والمقاصد العامة للشريعة، لتجنب التأويل المفرط الذي قد يبتعد عن روح النص.
3. الاختلاف بين المدارس الفقهية :إذ يختلف العلماء والمجتهدون في تقدير الأولويات بين المقاصد ومقارنة الضرورات والحاجيات والتحسينيات، مما يستدعي توافقًا علميًا ومؤسسيًا عند تبني القرارات الاجتهادية.

وبالرغم من هذه التحديات، فقد أثبتت التجارب أن الفهم المقاصدي يعزز الاجتهاد المعاصر ويمنحه قدرة أكبر على استيعاب المستجدات، مع ضمان الحفاظ على الثوابت الشرعية، وتحقيق مصالح الناس في مختلف مجالات الحياة. ويؤكد عبد الحليم محمود أن إدماج المقاصد في الاجتهاد يتيح تجديدًا منهجيًا لعلم أصول الدين، ويعزز دوره في معالجة القضايا الفكرية والاجتماعية المعاصرة بما يتوافق مع أهداف الشريعة العليا.[25]

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أنّ الفهم المقاصدي يمثل أحد أهم المداخل المنهجية القادرة على الإسهام في تجديد علم أصول الدين وتفعيل قدرته على مواكبة التحولات الفكرية والاجتماعية المعاصرة. فقد أظهر التحليل أن المقاصد ليست مجرد عنصر مساعد في العملية الاستنباطية، بل هي إطار جامع يتيح قراءة النصوص الشرعية ضمن فضاء دلالي أوسع، يجمع بين الثبات النصي والحركية الاجتهادية. ومن خلال تتبع الأسس النظرية للمقاصد والمنهج التأويلي، وتطبيقاتهما في قراءة النصوص، تبيّن أن الجمع بينهما يتيح إعادة ترتيب العلاقة بين النص والواقع بصورة أكثر علمية واتزانًا.

كما أثبت البحث أن المنهج التأويلي الحديث، حين يستند إلى المقاصد الشرعية، يصبح أكثر قدرة على استيعاب الإشكالات الفكرية الجديدة، ويقدّم أدوات فعّالة لمعالجة القضايا العقدية والأصولية المستجدة. وقد أبرزت الدراسة أن التأويل المقاصدي أسهم في تطوير مبادئ أصول الدين، خصوصًا في مجالات تحقيق المناط، وفهم العلل، وتفعيل القواعد الكلية، مع المحافظة على منطق الشريعة وبنيتها القيمية. ومع ذلك، كشف البحث عن وجود تحديات موضوعية تواجه هذا الاتجاه، منها الخشية من توسّع غير منضبط في التأويل، وصعوبة ضبط معيار المصلحة، وضرورة وجود منهج مؤسسي يوجّه استعمال المقاصد بشكل علمي محكم.

يمكن القول إنّ التفاعل بين الفهم المقاصدي والمنهج التأويلي الحديث يشكّل مسارًا واعدًا في تجديد أصول الدين، شريطة الالتزام بضوابط الاستنباط، واحترام مقاصد الشارع، وتجنب القراءات التي تتجاوز النصوص القطعية. إن تجديد علم أصول الدين لا يعني الانفصال عن التراث، بل الإفادة منه، وتطوير أدواته بما ينسجم مع حاجات العصر ويعزز حضور الشريعة في واقع الإنسان المعاصر.

المصادر والمراجع

1. أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج2
2. أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 1992
3. جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة (مدخل تنظيري)، حوارات الشريعة والقانون
4. خالد أحمد البشير، مقاصد الشريعة: النشأة والتطور، رسالة ماجستير، جامعة النيلين (2014)
5. سامي عبد الرحمن، الفهم المقاصدي في التطبيقات الطبية والاجتماعية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018
6. عبد الحليم محمود، المقاصد الشرعية وتجديد الاجتهاد، دار المعرفة، عمان، 2019
7. عبد الرحمن بدوي، الإسلام والتجديد الفقهي: دراسة في الاجتهاد المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017
8. عبد الفتاح أبو غدة، التمويل الإسلامي المعاصر: بين النص والمقصد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015
9. علي الصلابي، مقاصد الشريعة والاجتهاد المعاصر، مركز الدراسات والأبحاث الإسلامية، عمان، 2020

10.فيليسيتاس أوبويس ومحمد اريويش، "الاتجاهات الجديدة في النظرية القانونية الإسلامية: مقاصد الشريعة كمصدر جديد للقانون؟" مجلة الدراسات المقاصدية المعاصرة
11.محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، دار الساقي، بيروت، 1990
12.محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006
13.محمد مداد الهاجري، "العلاقة بين مقاصد الشريعة وعلم أصول الفقه وتفعيل النظرية المقاصدية في أحكام النوازل"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 45 (2025)
14.موسى البليزي، "مفهوم مقاصد الشريعة الإسلامية"، مجلة جامعة مالاكند للدراسات الإسلامية، 2020.
15.ناصر الدين محمد الشاعر وخالد غازي طوخي، "أهميّة الفهم المقاصدي للسُنة ودورُه في الترجيح وتقليل الخلاف الفقهي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، عدد 82 (2025).
16.نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990
17.وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1998، ج2
18.يوسف القرضاوي، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 2001
19.يوسف القرضاوي، مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، دار الشروق، القاهرة، 2000

---

[1] ناصر الدين محمد الشاعر وخالد غازي طوخي، "أهميّة الفهم المقاصدي للسُنة ودورُه في الترجيح وتقليل الخلاف الفقهي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، عدد 82 (2025).

[2] فيليسيتاس أوبويس ومحمد اريويش، "الاتجاهات الجديدة في النظرية القانونية الإسلامية: مقاصد الشريعة كمصدر جديد للقانون؟" مجلة الدراسات المقاصدية المعاصرة

[3] جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة (مدخل تنظيري)، حوارات الشريعة والقانون

[4] موسى البليزي، "مفهوم مقاصد الشريعة الإسلامية"، مجلة جامعة مالاكند للدراسات الإسلامية، 2020.

[5] محمد مداد الهاجري، "العلاقة بين مقاصد الشريعة وعلم أصول الفقه وتفعيل النظرية المقاصدية في أحكام النوازل"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 45 (2025)

[6] خالد أحمد البشير، مقاصد الشريعة: النشأة والتطور، رسالة ماجستير، جامعة النيلين (2014)

[7] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص 8–12.

[8] يوسف القرضاوي، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 112–118.

[9] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص 95–106.

[10] محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، دار الساقي، بيروت، 1990، ص 57–63.

[11] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1990، ص 101–110.

[12] أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 1992، ص 132–139.

[13] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص 18–24.

[14] يوسف القرضاوي، مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 77–89.

[15] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص 148–160.

[16] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص 210–218.

[17] وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1998، ج2، ص 1035–1040.

[18] أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 1992، ص 188–195.

[19] عبد الفتاح أبو غدة، التمويل الإسلامي المعاصر: بين النص والمقصد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص 112–130.

[20] سامي عبد الرحمن، الفهم المقاصدي في التطبيقات الطبية والاجتماعية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018، ص 58–75.

[21] علي الصلابي، مقاصد الشريعة والاجتهاد المعاصر، مركز الدراسات والأبحاث الإسلامية، عمان، 2020، ص 140–160.

[22] محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام، القاهرة، 2006، ص 220–235.

[23] سامي عبد الرحمن، الفهم المقاصدي في التطبيقات المعاصرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018، ص 90–110.

[24] عبد الرحمن بدوي، الإسلام والتجديد الفقهي: دراسة في الاجتهاد المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017، ص 135–150.

[25] عبد الحليم محمود، المقاصد الشرعية وتجديد الاجتهاد، دار المعرفة، عمان، 2019، ص 145–165.